

Distr.: General
5 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 40 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 2 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2024 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد يلدز
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 2 تموز/يوليه 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم رداً على المناسبة التي أُقيمت في مقر الأمم المتحدة في 14 حزيران/يونيه 2024، ونظمها الجانب القبرصي اليوناني للاحتفال ظاهرياً بالذكرى الستين لنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة. وقد أتاحت هذه المناسبة الانفرادية، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة وبمشاركة الأمم المتحدة، للجانب القبرصي اليوناني استخدام هذه الذكرى السنوية كذريعة لاستغلال منبر الأمم المتحدة، مرة أخرى، لأغراض الدعاية السياسية ولتشويه الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بقبرص بشكل صارخ. ولذلك، أجد نفسي مضطراً إلى الرد خطياً من أجل وضع الأمور في نصابها.

فلكي يستطيع المرء أن يفهم بشكل كامل ويحلل تداعيات وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص منذ ستة عقود في الجزيرة، ينبغي أن يتذكر أولاً ذات السبب الذي استدعى نشرها في قبرص في المقام الأول. وكما هو معروف، فقد أرسلت القوة إلى الجزيرة على خلفية الشراكة المنهارة في أعقاب اختطاف الجانب القبرصي اليوناني بالقوة لحكومة جمهورية قبرص لعام 1960 وما تلا ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت ضد الشعب القبرصي التركي في جميع أنحاء الجزيرة. وبالتالي، كان هدفها المعلن هو المساعدة في حماية الشعب القبرصي التركي من هذه الفظائع الشنيعة وتمكينه من الحفاظ على حقوقه الأصلية المتساوية التي لا يمكن إنكارها في الجزيرة. ومع ذلك، فقد فعلت العكس تماماً. إذ لم يقتصر الأمر على استمرار هذه الجرائم البغيضة دون هوادة، بل إن السياسات الأحادية الجانب والمتحيزة للقوة ضد الشعب القبرصي التركي ساعدت على ترسيخ اغتصاب القبارصة اليونانيين للجمهورية القائمة على الشراكة. وبالتالي، ليس من المستغرب أن يعتبر الجانب القبرصي اليوناني أن استمرار وجود القوة في الجزيرة أمر حتمي ولا غنى عنه للحفاظ على لقبه غير القانوني كحكومة للجزيرة بأكملها، حيث أن نشر القوة في قبرص والسياسات التي اتبعتها بعد ذلك هو الذي لعب دوراً رئيسياً في خلق هذه المغالطة.

ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة أتاحت لوزير خارجية القبارصة اليونانيين الفرصة ليطلق ادعاءات لا أساس لها من الصحة، بما في ذلك مزاعم ما يسمى "غزو واحتلال الجزيرة من جانب تركيا"، على الرغم من أنه يدرك جيداً دون شك أن قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص ليس فيها قرار واحد يشير إلى تدخل تركيا المشروع، الذي تم وفقاً لحقوقها والتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية المتعلقة بقبرص لعام 1959، على أنه "غزو" أو إلى وجودها اللاحق في الجزيرة على أنه "احتلال". وما زاد الطين بلة أن مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة صدرت داخل مقر الأمم المتحدة وبحضور مسؤول من الأمم المتحدة آثر أن يلوذ بالصمت.

أما بالنسبة للذكرى السنوية المعنية، فإن الجانب القبرصي التركي يرى أن هذه المناسبة ليست مناسبة سعيدة للاحتفال بها، بل هي تذكير صارخ بأنه بعد ستة عقود لا تزال القوة في الجزيرة ولا يزال الاتفاق السياسي الذي يحل مسألة قبرص بعيد المنال كما كان دائماً. وهذا يطرح سؤالاً حول ما إذا كان لا يزال من الممكن اعتبار القوة جزءاً من الحل أم أنها أصبحت جزءاً من المشكلة. وللأسف، فإن المناسبة المذكورة ليس حادثة معزولة بل هي مثال آخر على المعاملة المتحيزة ضد الشعب القبرصي التركي من قبل الأمم المتحدة/قوة حفظ السلام في قبرص. وفي الواقع، لقد ظللنا نشير شواغلنا المشروعة، دون جدوى للأسف، إزاء المعاملة المتحيزة المستمرة والمنهجية من قبل القوة ضد الشعب القبرصي التركي لفترة طويلة

جداً على أمل أن يتم تصحيحها، مما يمهد الطريق لعلاقة أكثر حيادية وتوازناً بين القوّة والجانبين المتساويين في قبرص. إن تجاهل الأمم المتحدة لشواغلنا المشروعة في هذا الصدد أمر يثير قلقاً بالغاً ويناقض ما هو متوقع من تلك المنظمة الموقرة.

وفي ضوء ما تقدم، فقد آن الأوان منذ فترة طويلة لأن تقرر الأمم المتحدة ما إذا كانت ستواصل، بغير وعي أو بوعي، السماح لنفسها بأن يستغلها الجانب القبرصي اليوناني كأداة طيّعة في ترسيخ الواقع الراهن "غير المقبول" و "غير المستدام" في الجزيرة، وبالتالي تكون شريكة في انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي ترتكب ضد الشعب القبرصي التركي، أو ما إذا كانت ستفكر أخيراً بعد 60 عاماً في سياساتها الفاشلة في قبرص وتتنبئ نهجاً أكثر حيادية وواقعية بما يتماشى مع الركائز الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظمة، مثل حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والمساواة للجميع.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص